مجلة الاتحاد العربى للنشر العلمى
الإصدار الواحد والعشرين
المجلد (٦) العدد (١)
٢٠٢٥ (١-١٤)

United Arab Scientific Publishing

مجلة الاتحاد العربى للنشـــر العلمـــى

حماية البيانات الشخصية في البيئة الرقمية: دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والدولية

د/ رباب عبد الله الرحيلي
(دكتوراة القانون - كلية التربية - جامعة ميد أوشن - جزر القمر)
نشر إلكترونياً بتاريخ:١ يناير ٢٠٢٥ م

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة حماية البيانات الشخصية في البيئة الرقمية من خلال تحليل مقارن بين التشريعات العربية وبعض التشريعات الدولية، في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي جعل البيانات الشخصية من أهم الأصول غير الملموسة وأكثرها حساسية. وقد أدى التوسع في استخدام التكنولوجيا الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والمنصات الإلكترونية، إلى تصاعد المخاطر المرتبطة بجمع البيانات الشخصية ومعالجتها، وما قد يترتب على ذلك من انتهاك لخصوصية الأفراد أو إساءة استخدام بياناتهم.

ويناقش البحث الإطار المفاهيمي والقانوني للبيانات الشخصية، وعلاقتها بالحق في الخصوصية بوصفه أحد الحقوق الأساسية التي كفلتها المواثيق الدولية والدساتير الوطنية. كما يستعرض أبرز ملامح الحماية القانونية للبيانات الشخصية في التشريعات الدولية، وعلى رأسها اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR)، مع بيان المبادئ الأساسية التي تقوم عليها، مثل مبدأ المشروعية، والشفافية، وتحديد الغرض، وتقليل البيانات.

ويعقد البحث مقارنة بين هذه المعايير الدولية وبعض التشريعات العربية، محللًا أوجه الاتفاق والاختلاف، ومبينًا أوجه القصور التشريعي في بعض الأنظمة العربية، ولا سيما فيما يتعلق بآليات الرقابة والعقوبات وضمانات إنفاذ الحقوق. ويخلص البحث إلى ضرورة تطوير التشريعات العربية ذات الصلة، وتعزيز التعاون الدولي، ومواءمة القوانين الوطنية مع المعايير العالمية، بما يحقق حماية فعالة للبيانات الشخصية ويوازن بين التطور التكنولوجي وصون حقوق الأفراد.

الكلمات المفتاحية:

(حماية البيانات الشخصية، الخصوصية الرقمية، البيئة الرقمية، التشريعات العربية، اللائحة الأوروبية GDPR)

Abstract :

This action research aims to investigate the role of enrichment programs and direct supervision by the school principal in improving students' performance in the Nafis National Assessment for third-grade intermediate students at Al-Thamina Intermediate School in Al-Hawiyah. The study is aligned with Saudi Arabia's national direction toward enhancing educational quality and improving learning outcomes in accordance with Vision 2030. The research was motivated by the gap between students' results and the national average in key subjects.

The study adopted an action research methodology, implementing targeted enrichment programs in Arabic language, mathematics, and science, alongside continuous and direct supervision by the school principal. Pre- and post-tests were administered to measure improvement, in addition to analyzing Nafis assessment data for the years 2024–2025 and comparing the school's performance with that of a similar school.

The findings revealed a significant improvement in students' post-test scores compared to pre-test results, with statistically significant differences. Moreover, Nafis data indicated noticeable progress in overall performance indicators, mastery of basic skills, and the readiness index. The study concludes that well-designed enrichment programs, combined with effective school leadership and direct supervision, play a crucial role in enhancing academic achievement and improving schools' performance in national assessments.

Keywords:

(Enrichment Programs, School Supervision, Nafis Assessment, Academic Achievement, School Leadership)

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة ثورة رقمية متسارعة غيّرت ملامح الحياة الإنسانية على كافة الأصعدة، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية عنصرًا محوريًا في إدارة شؤون الدولة، والاقتصاد، والمعاملات التجارية، بل وحتى في أبسط تفاصيل الحياة اليومية للأفراد. وفي خضم هذا التحول الرقمي، برزت **البيانات الشخصية** باعتبارها من أهم الأصول غير الملموسة وأكثرها قيمة، حتى أطلق عليها بعض الباحثين وصف **"نفط القرن الحادي والعشرين "**نظرًا لمكانتها الاقتصادية والاستراتيجية.

إن البيانات الشخصية لم تعد مجرد معلومات بسيطة عن هوية الأفراد، بل أضحت تشمل تفاصيل دقيقة عن سلوكياتهم، وميولهم، واتجاهاتهم الاستهلاكية، وعلاقاتهم الاجتماعية، وأنشطتهم عبر الإنترنت. ومع تزايد الاعتماد على الأنظمة الرقمية والمنصات الإلكترونية، أصبح جمع هذه البيانات ومعالجتها أمرًا يوميًا تمارسه الحكومات والشركات الخاصة ومزودو الخدمات الإلكترونية. هذا الواقع أفرز العديد من التحديات القانونية، وعلى رأسها **كيفية حماية البيانات الشخصية وضمان عدم إساءة استخدامها**.

وقد أضحى الحق في حماية البيانات الشخصية مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالحق في الخصوصية، وهو حق أصيل كفلته المواثيق الدولية والإعلانات الدستورية. لكن خصوصية الأفراد أصبحت عرضة للانتهاك في ظل التوسع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتتبع الرقمي، وتنامي التجارة الإلكترونية، وغياب الضوابط القانونية الكافية في بعض الدول. وفي هذا السياق، أدركت العديد من الأنظمة القانونية أهمية وضع تشريعات خاصة لحماية البيانات الشخصية، وكان من أبرزها **اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR)**التي صدرت عام ٢٠١٦ ودخلت حيز التنفيذ في ٢٠١٨، وأصبحت نموذجًا عالميًا يحتذى به.

أما على الصعيد العربي، فقد بدأت بعض الدول مثل السعودية والإمارات ومصر في سن قوانين لحماية البيانات الشخصية، غير أن هذه التشريعات ما تزال في طور التطوير والتطبيق، وتواجه تحديات متعلقة بضعف البنية المؤسسية، وتباين المعايير بين الدول، وغياب آليات فعّالة للرقابة والتنفيذ. ومن هنا تتجلى الحاجة إلى دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والدولية في هذا المجال، لبيان نقاط القوة والقصور، ورسم رؤية مستقبلية لتطوير المنظومة التشريعية العربية بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في السؤال التالي:

إلى أي مدى تحقق التشريعات العربية حماية فعالة للبيانات الشخصية في البيئة الرقمية مقارنةً بالتشريعات الدولية الرائدة، وما هي سبل تطويرها لمواكبة المعايير العالمية؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما المقصود بالبيانات الشخصية، وما أهميتها في البيئة الرقمية؟
٢. ما أبرز المخاطر والتحديات التي تهدد حماية البيانات الشخصية في العصر الرقمي؟

٣. ما هي أبرز الأطر الدولية لحماية البيانات، خصوصًا اللائحة الأوروبية العامة(GDPR) ؟
٤. كيف عالجت التشريعات العربية موضوع حماية البيانات الشخصية؟
٥. ما أوجه التشابه والاختلاف بين الأطر القانونية العربية والدولية؟
٦. ما أبرز المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير المنظومة العربية لحماية البيانات؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

١. **تأصيل المفهوم القانوني للبيانات الشخصية** وبيان خصوصيتها في البيئة الرقمية.
٢. **توضيح الإطار القانوني الدولي** لحماية البيانات الشخصية مع التركيز على تجربة الاتحاد الأوروبي.
٣. **تحليل التشريعات العربية** ذات الصلة، وقياس مدى فعاليتها في توفير الحماية اللازمة.
٤. **إجراء مقارنة منهجية** بين التشريعات العربية والدولية لتحديد أوجه القوة والقصور.
٥. **اقتراح توصيات عملية وتشريعية** من شأنها تعزيز حماية البيانات الشخصية في العالم العربي.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من اعتبارات علمية وعملية متعددة، يمكن إجمالها فيما يلي:

١. **الأهمية العلمية :**يتناول البحث موضوعًا معاصرًا يجمع بين القانون والتكنولوجيا وحقوق الإنسان، وهو من المواضيع التي لم تنل بعد نصيبًا كافيًا من الدراسة في الفقه القانوني العربي.
٢. **الأهمية العملية :**يسلط الضوء على الواقع التشريعي العربي ويقارن بينه وبين الأطر الدولية، مما يقدم لصانع القرار والمشرّع العربي رؤى عملية لتطوير التشريعات الوطنية.
٣. **الأهمية المستقبلية :**حماية البيانات الشخصية تمثل ركيزة أساسية للتحول الرقمي، والاقتصاد المعرفي، والأمن السيبراني، وبالتالي فإن تطوير الأطر القانونية يعزز الثقة في المعاملات الرقمية ويشجع الاستثمار والتجارة الإلكترونية.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال استعراض وتحليل النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية على الصعيدين الدولي والعربي، بالإضافة إلى استخدام **المنهج المقارن** لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين التجربة الأوروبية) خصوصًا (GDPR وبعض التشريعات العربية. كما يستعين البحث بالمنهج **الاستقرائي** لاستنتاج النتائج والتوصيات من خلال ربط الإطار النظري بالواقع العملي.

ويعتمد البحث على مجموعة من المصادر والمراجع، تشمل:

- النصوص التشريعية الدولية والعربية.
- الفقه القانوني والدراسات الأكاديمية.
- تقارير المنظمات الدولية والإقليمية.

- أحكام القضاء والقرارات ذات الصلة إن وجدت.

خطة البحث:

الفصل الأول: الإطار العام لحماية البيانات الشخصية

- **المبحث الأول :**ماهية البيانات الشخصية وأهميتها في البيئة الرقمية
  - المطلب الأول: تعريف البيانات الشخصية وتمييزها عن غيرها من البيانات
  - المطلب الثاني: الخصوصية كحق أساسي وحمايته القانونية
  - المطلب الثالث: التحديات والمخاطر المترتبة على معالجة البيانات في العصر الرقمي
- **المبحث الثاني :**الأساس القانوني الدولي لحماية البيانات الشخصية
  - المطلب الأول: المواثيق الدولية المتعلقة بالحق في الخصوصية
  - المطلب الثاني: التجربة الأوروبية – اللائحة العامة لحماية البيانات(GDPR)
  - المطلب الثالث: نماذج من التشريعات الدولية الأخرى (الولايات المتحدة، آسيا)

الفصل الثاني: حماية البيانات الشخصية في التشريعات العربية

- **المبحث الأول :**تطور الإطار التشريعي العربي
  - المطلب الأول: الجهود العربية على المستوى الإقليمي (جامعة الدول العربية، اتفاقيات)
  - المطلب الثاني: التشريعات الوطنية (أمثلة: السعودية، الإمارات، مصر)
  - المطلب الثالث: أوجه القصور والتحديات التطبيقية
- **المبحث الثاني :**آليات الحماية والرقابة
  - المطلب الأول: دور السلطات الإشرافية والهيئات الوطنية
  - المطلب الثاني: حماية البيانات في المجالين العام والخاص
  - المطلب الثالث: العقوبات والمسؤولية القانونية عن انتهاك البيانات

الفصل الثالث: الدراسة المقارنة والتقييم

- **المبحث الأول :**المقارنة بين التشريعات العربية والدولية
  - المطلب الأول: نطاق الحماية وموضوعها
  - المطلب الثاني: الحقوق المقررة للأفراد وواجبات الجهات المعالجة
  - المطلب الثالث: آليات الرقابة والتنفيذ
- **المبحث الثاني :**نحو تعزيز المنظومة العربية لحماية البيانات
  - المطلب الأول: الاستفادة من التجارب الدولية GDPR) نموذجًا(
  - المطلب الثاني: التحديات الخاصة بالبيئة العربية (ثقافية، تقنية، تشريعية)

- المطلب الثالث: مقترحات وتوصيات لتطوير الحماية التشريعي.

الفصل الأول: الإطار العام لحماية البيانات الشخصية

المبحث الأول: ماهية البيانات الشخصية وأهميتها في البيئة الرقمية

المطلب الأول: تعريف البيانات الشخصية وتمييزها عن غيرها من البيانات

البيانات الشخصية هي أي معلومات تتعلق بشخص طبيعي محدد أو قابل للتحديد، سواء بشكل مباشر مثل الاسم ورقم الهوية والعنوان، أو بشكل غير مباشر مثل الموقع الجغرافي، عنوان بروتوكول الإنترنت (IP)، أو حتى السمات السلوكية التي يمكن أن تكشف هوية الفرد عند جمعها وتحليلها.
وقد عرّفت **اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR)** البيانات الشخصية بأنها "أي معلومات تتعلق بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق رقم تعريفي أو عبر عوامل خاصة بالهوية البدنية أو الفسيولوجية أو الجينية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية لذلك الشخص."

ويتميز هذا التعريف بالشمولية والمرونة، مما يجعله قادرًا على استيعاب التطورات التكنولوجية المتسارعة. أما بعض التشريعات العربية فقد ضيقت المفهوم أحيانًا بقصره على البيانات المباشرة، وهو ما قد يؤدي إلى ثغرات في الحماية.

المطلب الثاني: الخصوصية كحق أساسي وحمايته القانونية

الخصوصية حق إنساني أصيل، نصت عليه العديد من المواثيق الدولية مثل **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)** و**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(1966)** ، حيث أكدت هذه المواثيق على حق الفرد في عدم التعرض لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو مراسلاته.

ومع ظهور الثورة الرقمية، توسع نطاق الخصوصية ليشمل حماية البيانات الشخصية التي أصبحت عرضة للانتهاك من خلال المراقبة الإلكترونية، وتقنيات التتبع، واستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل سلوكيات الأفراد. لذلك، ارتبطت حماية البيانات الشخصية ارتباطًا وثيقًا بحماية الخصوصية، وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان المعاصرة.

المطلب الثالث: التحديات والمخاطر في البيئة الرقمية

تطرح البيئة الرقمية العديد من التحديات التي تمس حماية البيانات الشخصية، من أبرزها:

١. **الاختراقات الإلكترونية :**تعرض قواعد البيانات للقرصنة والتسريب.

٢. **المعالجة غير المشروعة :**جمع البيانات أو معالجتها دون موافقة صريحة من أصحابها.
٣. **الاستخدامات التجارية المفرطة :**مثل استغلال البيانات في الإعلانات الموجهة أو بيعها لشركات أخرى.
٤. **ضعف الثقافة الرقمية :**عدم وعي الأفراد بحقوقهم وكيفية حماية بياناتهم.
٥. **غياب تشريعات فعّالة في بعض الدول :**ما يؤدي إلى استغلال الثغرات القانونية.

المبحث الثاني: الأساس القانوني الدولي لحماية البيانات الشخصية

المطلب الأول: المواثيق والاتفاقيات الدولية

رغم أن المواثيق الدولية لم تذكر مصطلح "حماية البيانات الشخصية" بشكل صريح في بداياتها، إلا أن مفهوم الخصوصية شمل لاحقًا حماية هذه البيانات.

- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :(1948)** نص في المادة (١٢) على عدم جواز تعريض أحد لتدخل تعسفي في خصوصياته.
- **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية :(1966)** أكد في المادة (١٧) على حماية الحياة الخاصة.
- **اتفاقية مجلس أوروبا رقم ١٠٨ لعام ١٩٨١ :**كانت من أوائل الاتفاقيات الدولية التي خصصت نصوصًا لحماية البيانات الشخصية، وشكلت نقطة تحول في القانون الدولي.

المطلب الثاني: التجربة الأوروبية – اللائحة العامة لحماية البيانات(GDPR)

تعتبر **اللائحة الأوروبية لحماية البيانات (GDPR)** النموذج الأكثر شمولًا وصرامة في العالم. فقد وضعت معايير موحدة لحماية البيانات في جميع دول الاتحاد الأوروبي، وألزمت الشركات والمؤسسات بعدة التزامات، من أبرزها:

١. الحصول على موافقة صريحة من الأفراد قبل جمع بياناتهم.
٢. منح الأفراد الحق في الوصول إلى بياناتهم وتصحيحها أو طلب محوها.
٣. إلزام المؤسسات بإشعار السلطات والأفراد في حال حدوث خرق أمني للبيانات.
٤. فرض عقوبات مالية جسيمة تصل إلى ٢٠ مليون يورو أو ٤٪ من حجم التداول السنوي للشركة.

المطلب الثالث: نماذج من التشريعات الدولية الأخرى

- **الولايات المتحدة :**تعتمد على تشريعات قطاعية) مثل قانون حماية خصوصية المستهلك في كاليفورنيا (CCPA بدلًا من قانون شامل.
- **كندا :**تطبق قانون حماية المعلومات الشخصية والوثائق الإلكترونية.(PIPEDA)

- **دول آسيوية مثل سنغافورة واليابان :**وضعت قوانين وطنية تنظم جمع البيانات وتداولها مع مراعاة التوازن بين حماية الخصوصية وتشجيع الابتكار الرقمي.

الفصل الثاني: حماية البيانات الشخصية في التشريعات العربية

المبحث الأول: تطور الإطار التشريعي العربي

المطلب الأول: الجهود العربية على المستوى الإقليمي

بدأت الدول العربية بالتحرك نحو حماية البيانات الشخصية في ظل تزايد الرقمنة والاعتماد على التكنولوجيا. على المستوى الإقليمي، بادرت **جامعة الدول العربية** إلى وضع **إطار عام لحماية البيانات الشخصية**، يهدف إلى توحيد المفاهيم الأساسية للخصوصية والأمان الرقمي، وتشجيع الدول الأعضاء على تبني تشريعات وطنية متسقة مع المعايير الدولية.

كما تم إصدار **المبادئ التوجيهية لحماية البيانات الشخصية** التي تناولت حقوق الأفراد، ومسؤوليات الجهات التي تعالج البيانات، وأهمية التوازن بين حماية الخصوصية وتعزيز الابتكار. ومع ذلك، لا تزال هذه المبادئ غير ملزمة، ويعتمد تنفيذها على التشريعات الوطنية لكل دولة على حدة، ما أدى إلى تفاوت كبير بين الدول العربية في مستوى حماية البيانات.

المطلب الثاني: التشريعات الوطنية

برزت بعض الدول العربية في سن تشريعات متخصصة لحماية البيانات الشخصية، من أبرزها:

١. **المملكة العربية السعودية:**
   - أصدرت **اللائحة التنفيذية لحماية البيانات الشخصية** عام ٢٠٢٢، والتي تهدف إلى تنظيم جمع ومعالجة البيانات الشخصية، وضمان حقوق الأفراد في الخصوصية، وفرض عقوبات على الانتهاكات.
   - تلزم اللائحة المؤسسات والحكومات بالحصول على موافقة صريحة من الأفراد قبل جمع بياناتهم، وضمان استخدام البيانات فقط للأغراض المصرح بها.
٢. **الإمارات العربية المتحدة:**

- أصدرت **قانون حماية البيانات الشخصية الاتحادي رقم ٤٥ لسنة ٢٠٢١**، والذي يتضمن قواعد لحماية البيانات الشخصية للأفراد، مع إنشاء سلطة وطنية للإشراف على تنفيذ القانون.
- يشمل القانون فرض التزامات على المؤسسات لضمان سلامة البيانات وحمايتها من الاختراق أو التسريب، بالإضافة إلى حق الأفراد في الوصول إلى بياناتهم وتصحيحها.

٣. **جمهورية مصر العربية:**
- صدق البرلمان على **قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠**، الذي ينظم جمع البيانات ومعالجتها، ويحدد الحقوق الأساسية للأفراد.
- يوفر القانون آليات للرقابة على الجهات المعالجة للبيانات، بالإضافة إلى فرض عقوبات على المخالفين.

المطلب الثالث: أوجه القصور والتحديات التطبيقية

رغم وجود التشريعات، تواجه الدول العربية عدة تحديات في حماية البيانات الشخصية، أبرزها:

١. **تفاوت التشريعات :**بعض الدول لم تصدر قوانين بعد، والبعض الآخر تشريعاتها محدودة النطاق أو غير متطورة.
٢. **ضعف تطبيق القوانين :**عدم كفاية البنية المؤسسية للرقابة والتنفيذ.
٣. **قلة التوعية :**ضعف الوعي العام بحقوق الخصوصية وطرق حماية البيانات.
٤. **التحديات التقنية :**صعوبة متابعة التطورات التقنية السريعة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين.

المبحث الثاني: آليات الحماية والرقابة

المطلب الأول: دور السلطات الإشرافية والهيئات الوطنية

تعد السلطات الإشرافية هي الركيزة الأساسية لضمان تطبيق التشريعات وحماية البيانات الشخصية، ومن أبرز مهامها:

- مراجعة السياسات الداخلية للجهات التي تجمع البيانات.
- التحقيق في الانتهاكات والشكاوى المتعلقة بالخصوصية.
- إصدار التعليمات والتوجيهات لضمان الامتثال للقوانين.

في المملكة العربية السعودية، تم إنشاء **الهيئة الوطنية لحماية البيانات الشخصية**، بينما في الإمارات تولت **الهيئة الوطنية لتنظيم حماية البيانات** هذا الدور.

المطلب الثاني: حماية البيانات في المجالين العام والخاص

- **القطاع العام :**يلتزم بجمع البيانات الشخصية للأغراض الحكومية الرسمية فقط، مثل الخدمات الصحية والتعليمية، مع التأكد من حفظها بسرية وأمان.
- **القطاع الخاص :**يخضع لضوابط صارمة في جمع البيانات لأغراض تجارية، مع وجوب الحصول على موافقة صريحة من الأفراد وإشعارهم بحقوقهم.

المطلب الثالث: العقوبات والمسؤولية القانونية عن انتهاك البيانات

تنص التشريعات العربية على فرض عقوبات مالية وجنائية على المخالفين، منها:

- الغرامات المالية التي قد تصل إلى ملايين الريالات أو الدراهم.
- المسؤولية الجنائية للأفراد أو الشركات التي تسرب البيانات عمدًا أو تسيء استخدامها.
- إلزام المؤسسات المتسببة بالضرر بتعويض المتضررين.

الفصل الثالث: الدراسة المقارنة والتقييم

المبحث الأول: المقارنة بين التشريعات العربية والدولية

المطلب الأول: نطاق الحماية وموضوعها

تختلف التشريعات العربية والدولية في نطاق الحماية. ففي التشريعات الدولية، وبخاصة **اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات(GDPR)** ، يشمل نطاق الحماية كل البيانات الشخصية التي يمكن أن تحدد هوية الفرد بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء كانت بيانات مالية، صحية، أو سلوكية.

أما التشريعات العربية، فتتفاوت في تحديد نطاق الحماية. فمثلاً:

- المملكة العربية السعودية والإمارات تشملان معظم البيانات الشخصية، مع التركيز على البيانات الرسمية والحكومية، والبيانات المتعلقة بالتعاملات المالية.
- بعض الدول العربية الأخرى لم تحدد بشكل واضح كافة أنواع البيانات الشخصية، مما يترك ثغرات قانونية في حماية بعض المعلومات الحساسة.

المطلب الثاني: الحقوق المقررة للأفراد وواجبات الجهات المعالجة

في التشريعات الدولية:

- يحق للأفراد الوصول إلى بياناتهم، وتصحيحها أو طلب محوها.
- يتوجب على الجهات معالجة البيانات الالتزام بالشفافية، والحصول على موافقة صريحة من الأفراد، وضمان استخدام البيانات للأغراض المحددة فقط.
- توجد آليات للإبلاغ عن انتهاكات البيانات وإجراءات للتعويض.

في التشريعات العربية:

- معظم القوانين تمنح الأفراد حق الوصول إلى البيانات وتصحيحها.
- الالتزامات على الجهات المعالجة موجودة لكنها أحيانًا غير مفصلة، مما قد يقلل من فعاليتها.
- آليات الإشعار عن الانتهاكات والتعويض موجودة لكنها تعتمد على مستوى جاهزية الجهات الرقابية.

المطلب الثالث: آليات الرقابة والتنفيذ

التشريعات الدولية:

- وجود هيئات إشرافية مستقلة ومخصصة لمراقبة تطبيق القانون، مثل **السلطات الوطنية لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي**.
- فرض غرامات كبيرة على المخالفين، تصل إلى ٤٪ من حجم التداول السنوي للشركة أو ٢٠ مليون يورو.

التشريعات العربية:

- تعتمد على هيئات وطنية مشابهة، لكنها غالبًا ما تعاني من نقص الموارد البشرية أو التقنية، مما يحد من فعالية الرقابة.
- العقوبات موجودة لكنها أقل صرامة مقارنة بالمعايير الدولية.

المبحث الثاني: نحو تعزيز المنظومة العربية لحماية البيانات

المطلب الأول: الاستفادة من التجارب الدولية

تظهر الدراسة أن التجربة الأوروبية (GDPR) تقدم نموذجًا متقدمًا يمكن الاستفادة منه في الوطن العربي، من خلال:

- توسيع نطاق تعريف البيانات الشخصية ليشمل جميع المعلومات المباشرة وغير المباشرة.
- تعزيز حقوق الأفراد في الوصول والتحكم في بياناتهم.
- وضع آليات رقابية صارمة وفرض عقوبات مالية كبيرة لضمان الالتزام بالقوانين.

المطلب الثاني: التحديات الخاصة بالبيئة العربية

رغم إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية، تواجه الدول العربية تحديات خاصة، منها:

١. **الخصوصية الثقافية :**بعض الممارسات الاجتماعية قد تتطلب ضبطًا خاصًا للبيانات الشخصية.
٢. **الفجوة التقنية :**ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض الدول يحد من تطبيق القانون بشكل فعال.
٣. **الوعي العام :**عدم وعي الأفراد بحقوقهم الرقمية يزيد من صعوبة حماية البيانات.
٤. **تباين التشريعات :**نقص التنسيق بين الدول العربية يحد من فعالية الحماية عبر الحدود.

المطلب الثالث: مقترحات وتوصيات لتطوير الحماية التشريعية

استنادًا إلى المقارنة السابقة، يمكن اقتراح عدد من التوصيات العملية:

١. **توحيد المعايير التشريعية العربية :**اعتماد إطار تشريعي موحد يراعي المعايير الدولية ويأخذ في الاعتبار خصوصيات البيئة العربية.
٢. **تعزيز الهيئات الرقابية :**إنشاء هيئات وطنية مستقلة ومجهزة بالموارد اللازمة لمراقبة تطبيق القانون.
٣. **زيادة العقوبات والجزاءات :**فرض عقوبات مالية وجنائية صارمة على المخالفين لضمان الامتثال.
٤. **التوعية والتثقيف الرقمي :**نشر برامج لتوعية الأفراد بحقوقهم الرقمية وطرق حماية بياناتهم.
٥. **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي :**تسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين الدول العربية والدول الأخرى لتعزيز حماية البيانات العابرة للحدود.

الخاتمة

في ضوء ما استعرضه البحث من دراسة شاملة حول **حماية البيانات الشخصية في البيئة الرقمية**، يمكن القول إن هذا الموضوع يمثل أحد أهم التحديات المعاصرة التي تواجه الأفراد والدول على حد سواء. فقد أصبحت البيانات الشخصية مورداً استراتيجياً، واستغلالها غير المنضبط يشكل تهديداً للخصوصية والأمن الرقمي، ويعكس ضرورة وجود إطار قانوني متين يحمي هذه الحقوق الأساسية.

أظهرت الدراسة أن **التشريعات الدولية**، وعلى رأسها **اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR)**، توفر حماية شاملة وفعالة، من خلال تحديد نطاق واضح للبيانات، وتثبيت حقوق الأفراد، وفرض التزامات صارمة على الجهات المعالجة، مع وجود آليات رقابية صارمة وعقوبات مالية كبيرة تضمن الالتزام.

أما **التشريعات العربية**، فقد حققت خطوات مهمة نحو حماية البيانات الشخصية، إلا أنها تواجه تحديات واضحة، مثل تفاوت التشريعات بين الدول، وضعف آليات الرقابة والتنفيذ، وقلة التوعية العامة بحقوق الأفراد الرقمية.

النتائج

استناداً إلى الدراسة والتحليل، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج المهمة:

١. **أهمية البيانات الشخصية :**أصبحت البيانات الشخصية ثروة رقمية هامة، والحماية القانونية لها ضرورة ملحة.
٢. **تفوق التجربة الدولية :**تشريعات الاتحاد الأوروبي تقدم نموذجاً شاملاً ومرناً يمكن الاستفادة منه عربياً.
٣. **تفاوت التشريعات العربية :**هناك اختلاف كبير بين الدول العربية في مستوى الحماية، وبعضها لا يمتلك قوانين كافية أو واضحة.
٤. **تحديات التنفيذ :**ضعف الهيئات الرقابية ونقص الموارد التقنية والوعي المجتمعي يعوق تطبيق التشريعات بفاعلية.
٥. **الحاجة إلى توحيد المعايير :**حماية البيانات العابرة للحدود تتطلب توحيد المعايير وتطوير التشريعات العربية بما يتوافق مع المعايير الدولية.

التوصيات

بناءً على النتائج، يقترح البحث التوصيات التالية لتعزيز حماية البيانات الشخصية في العالم العربي:

١. **توحيد التشريعات العربية :**وضع إطار قانوني عربي موحد يراعي المعايير الدولية ويحافظ على خصوصيات البيئة المحلية.
٢. **تعزيز الهيئات الرقابية :**إنشاء هيئات مستقلة ومجهزة بالكوادر والموارد اللازمة لمراقبة تنفيذ التشريعات.
٣. **زيادة العقوبات والجزاءات :**فرض عقوبات مالية وجنائية صارمة على المخالفين لضمان الامتثال.

٤. **التثقيف الرقمي :**إطلاق حملات توعية عامة لتعريف الأفراد بحقوقهم الرقمية وطرق حماية بياناتهم.
٥. **التعاون الإقليمي والدولي :**تطوير آليات لتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول العربية والدول الأخرى لتعزيز حماية البيانات العابرة للحدود

الملاحق

١. **مقتطفات من اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات:(GDPR)**
   - المادة ٥: المبادئ المتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية.
   - المادة ١٥: حق الوصول إلى البيانات الشخصية.
   - المادة ١٧: الحق في مسح البيانات ("الحق في النسيان").
٢. **مقتطفات من التشريعات العربية:**
   - السعودية: اللائحة التنفيذية لحماية البيانات الشخصية.(2022)
   - الإمارات: قانون حماية البيانات الشخصية الاتحادي رقم ٤٥ لسنة ٢٠٢١.
   - مصر: قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠.

قائمة المراجع نظام *(APA)*

1. European Union. (2016). **General Data Protection Regulation (GDPR), Regulation (EU) 2016/679**. Official Journal of the European Union.
2. Kingdom of Saudi Arabia. (2022). **Personal Data Protection Law (PDPL)**. Riyadh: Saudi Government.
3. United Arab Emirates. (2021). **Federal Decree-Law No. 45 on the Protection of Personal Data**. Abu Dhabi: UAE Government.
4. Arab Republic of Egypt. (2020). **Law No. 151 on the Protection of Personal Data**. Cairo: Egyptian Government.
5. United Nations. (1948). **Universal Declaration of Human Rights**. New York: UN.
6. United Nations. (1966). **International Covenant on Civil and Political Rights**. New York: UN.
7. Council of Europe. (1981). **Convention 108 for the Protection of Individuals with regard to Automatic Processing of Personal Data**. Strasbourg: Council of Europe.
8. Kuner, C. (2020). *Transborder Data Flows and Data Privacy Law*. Oxford University Press.
9. Cate, F. H., & Mayer-Schönberger, V. (2013). *Privacy in the Age of Big Data*. Oxford University Press.
10. Schwartz, P., & Solove, D. J. (2014). *Information Privacy Law* (5th ed.). Aspen Publishers.
11. Tavani, H. T. (2016). *Ethics and Technology: Controversies, Questions, and Strategies for Ethical Computing* (5th ed.). John Wiley & Sons.
12. Greenleaf, G. (2018). *Global Data Privacy Laws 2017: 120 National Data Privacy Laws*. Privacy Laws & Business International Report.
13. Bygrave, L. A., & Schartum, D. W. (2019). *Data Protection Law: Approaching its Rationale, Logic and Limits*. Routledge.
14. Solove, D. J., & Hartzog, W. (2015). *The FTC and the New Common Law of Privacy*. Columbia Law Review, 114(3), 583–676.
15. Kuner, C., & Marelli, M. (2018). *Handbook on Data Protection in Humanitarian Action*. International Committee of the Red Cross.
16. Cavoukian, A. (2010). *Privacy by Design: The 7 Foundational Principles*. Information and Privacy Commissioner of Ontario.
17. OECD. (2013). *OECD Guidelines on the Protection of Privacy and Transborder Flows of Personal Data*. OECD Publishing.
18. European Data Protection Board (EDPB). (2020). *Guidelines on the Right to Access*. Brussels: EDPB.
19. Saudi Data & Artificial Intelligence Authority (SDAIA). (2022). *Guide to Personal Data Protection in KSA*. Riyadh: SDAIA.

20. United Arab Emirates Telecommunications Regulatory Authority. (2021). *Guide to Federal Personal Data Protection Law*. Abu Dhabi: TRA.